



- * _ سيبقى المجتمع خاصرة رخوة أمام سطوة الاستبداد ما لم يتحول إلى مجتمع صلب منظم في مؤسسات المجتمع المدني التي تتجاوز الفردية إلى العمل الجماعي في مقاومة الطغيان وسلب الحقوق.
- * _ لن تستطيع المجتمعات الحديثة حتى الإسلامية منها أن تبني عقدها الاجتماعي على مجرد الموائيق والبيعة الكلامية مالم يكن هناك كتلة حرجة وصلبة ضامنة لعدم انقلاب المستبد على هذه الجهود والموائيق.
- * _ أمام تعقد طبيعة الحياة الاجتماعية لم يعد من المجدي إقامة أهل الحل والعقد بناءً على التركيبة العشائرية المفككة أو العسكرية المتناحرة أو العلمائية المغرقة بخلافاتها المنهجية.
- * _ فيجدر بالمتقنين والعلماء والمختصين والحرفيين أن ينسحبوا من التنظيمات الحزبية القائمة والعصبية العشائرية المفككة ويعودوا إلى بناء منظماتهم التي ستسهم في قوة وصلابة المجتمع، وتضمن لهم أن يكونوا فاعلين لا منفعلين وأن تنطلق أياديهم للبناء خارج قيود الحزبية الممنهجة.
- * _ لذلك لم يعد أمام مجتمعاتنا إلا أن تقوم بتنظيم ذاتها بناء على المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني لتشكل قوة ضاغطة وتنتج أهل حل وعقد مؤثرة.
- * _ هذه القوة الضاغطة توازن حال المجتمع بسنة المدافعة الداخلية التي تمنع فئة اجتماعية أن تتوغل على باقي الفئات

وتحولهم إلى مستخدمين وعبيد لصالح الطغمة الحاكمة.

* من شأن منظمات المجتمع المدني خلق حالة من المدافعة التي تقوم الانحراف وتسد الخلل من خلال المراقبة والمحاسبة والغطط الرشيد من الأمة للسلطة التنفيذية.

* بقاء الحكومة والسلطة التنفيذية هي المؤسسة الصلبة الوحيدة التي تتحمل الأعباء الخدمية وتستبد بالرؤية والخطط ووضع الأنظمة سيجعل منها سلطة استبداد وديكتاتورية لا مال.

* ولكن مع الحذر من أن تتحول هذه المنظمات إلى أدوات بيد المستبدين لأجل تطويع القطاع الذي تمثله ليرضخ لإرادته.

* فكثيراً ما كان المستبدون يقومون هم أنفسهم بإيجاد هذه المؤسسة المدنية بشكل صوري ثم يعمد إلى اختراق قياداته.

* النظام الإداري ضمن هذه المؤسسة ربما يكون كفيلاً في كفكفة الرعونات النفسية والمراهقات الفكرية، وذلك من خلال ضبطها بالأنظمة الداخلية الصارمة وتعزيز الجانب التربوي والالتزام الأخلاقي الذاتي.

* لا زلنا نعاني من غياب ثقافة المؤسسة عندنا لحساب ثقافة الأمير المطلق المطاع والشورى الصورية، فكلما غاب نظام المؤسسة دخلنا في مشابهة العصابة وحالة العجز التي نعانيها من إنشاء المؤسسات الثورية.

* هذه ما يفسر انهيار كل المحاولات في إيجاد مؤسسة جامعة للثورة السورية لأنها تنطلق من إيجاد المؤسسة العامة دون تنظيم باقي القطاعات الثورية الفرعية.

* نحن المسلمين نحمل ثقافة عجيبة نحافظ على الشخص المتفرد بمصير أرواحنا ونتعصب له ونضحي بالمؤسسة لأتفه الأسباب، مع أنها الضامنة لحقوقنا.

* وغالباً ما تنصبغ المؤسسة بالمزاج الفردي ولا يتقبل الفرد بسياسة وأنظمة المؤسسة بسبب غياب ثقافة العمل الجماعي والمأسسة والميل المستمر لأدلجة كل شيء.

* في الدول المتخلفة عندما تُبنى مؤسسة كل الأفراد يسعون بهدمها مع أننا أول أمة أُرست مبدأ العمل المؤسساتي. فعندما دخل نابليون لمصر زهل من فكرة مال الوقف الذي يحافظ عليه الجميع ولا يمتلكه أحد.

* لقد كانت فكرة الوقف التي جاء به الإسلام فكرة راقية في تأمين التغطية الاقتصادية للمشاريع الخيرية والنشاطات المجتمعية بعيداً عن الاستغلال الأيديولوجي للمال السياسي.

* إذا أردنا كثورة أن ننتصر وكدولة في المستقبل أن ننهض لابد من منع التحزب والتنظيم على أساس الأطر الأيديولوجية التي تنحي الخبير العليم وتقدم المتزلف المتسلق.

* ولتبقى قضية الهوية الإسلامية محسومة بالدستور والأنظمة ويبقى مجال التنظيمات والأحزاب ميداناً للتنافس في التنمية والخدمة والبرامج التطويرية.

* لا تزال لدينا مشكلة التوغل الفردي وهي أن بعض المثقفين ممن يستشعرون من حالهم النبوغ الزائد يحب أن يكون ممتد الأذرع في كل مؤسسة ونقابة مع الفلاحين والمشايخ والأطباء ولا يرضى إلا أن يكون رأساً في جميعها فيتحول إلى لبنة هشة تنعكس على المؤسسة ضعفاً وهشاشة لأنه يفكر بماذا سيكسب من المؤسسة قبل أن يفكر بماذا سيمنح المؤسسة.

* لا بد لنا من غرس ثقافة المأسسة كقيمة أخلاقية وضرورية لحماية الفرد من سلب حقوقه الاقتصادية والسياسية ولبناء المجتمع الصلب وحتى لا يقع فريسة لاستغلاله من قبل الفاشلين الذين يجعلون من الأدلجة وحدها محور التحزيب العاطفي للمجتمع.

